S/PV.7212

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢١٢**

الخميس، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد دي أنطوينو
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد مانزي
	شيلي	السيد يانوس
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيدة أوغو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) (S/2014/427)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) (S/2014/427)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/427، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤).

وأعطي الكلمة الآن للسيدة أموس.

السيدة أموس (تكلمت بالإنكليزية): هذه هي الإحاطة الإعلامية الرابعة التي أقدمها إلى المجلس منذ اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بشأن المسائل المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية إلى سوريا. ويقتضي القرار أن تتخذ الأطراف في النزاع الإجراءات اللازمة في العديد من المجالات، بما في ذلك وقف الهجمات على المدنيين، وبذل قصارى الجهود الممكنة لتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها فورا ودون عائق وبطريقة آمنة. وباتخاذ القرار، فقد أملنا جميعا في أن تشهد الحالة الميدانية تحسنا كبيرا. غير أني أشعر بالأسف مرة أخرى، وأنا أبلغ المجلس بأن العنف والهجمات على المدنيين من قبل جميع الأطراف في النزاع، وانتهاكات حقوق الإنسان ما زالت مستمرة بلا هوادة، وتترتب عنها عواقب مدمرة على الأشخاص المتضررين.

فقد كانت هناك العديد من الأمثلة على شن الهجمات المحددة الأهداف أو الهجمات العشوائية على المدنيين في المناطق المكتظة بالسكان، في انتهاك للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي. وقد اتضح الاستخفاف بأرواح المدنيين وعدم الاكتراث لحمايتها – على سبيل المثال – في صباح يوم ١٨ حزيران/يونيه، عندما ألقيت البراميل المتفجرة على مخيم للمشردين في قرية الشجرة في جنوب سوريا بالقرب من الحدود مع الأردن. وتقيم في ذلك المخيم حوالي ٣٥٠ أسرة. وقد قتل العشرات من الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال جراء ذلك.

وفي السياق نفسه، فقد عدد لا يحصى من الآخرين أرواحهم أو أصيبوا بجراح نتيجة لتأجيج النزاع وانتشاره في أنحاء أخرى من البلد، بما في ذلك في محافظات حلب وحماة وإدلب ودرعا وريف دمشق ودير الزور. وتشير التقارير الواردة هذا الصباح إلى مقتل ما لا يقل عن ١٧ مدنيا في حلب، وجرح ما يزيد على ٣٠ آخرين جراء إلقاء قنبلة بالقرب من ساحة الحلوانية. وقتل في هذا الصباح أيضا ما لا يقل عن ١٥ مدنيا في ضربات جوية استهدفت العديد من الأحياء في الرقة، بما في ذلك مؤسسة تعليمية ومكتبة. وفي ٧ حزيران/يونيه، قتل ١٠ أشخاص وجرح ٥٥ آخرون جراء انفجار سيارة مفخخة في مدينة حمص.

وما يزال نحو ٢٤١ ٠٠٠ شخص يعيشون في ظل ظروف الحصار وغير قادرين على ترك مجتمعاتهم المحلية، في حين نعجز نحن عن الوصول إلى هناك لتقديم المساعدة الإنسانية

التي هم في أمسّ الحاجة إليها. ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة إلى المجلس، لم يتمكن سوى ٤٦٧ ٢ شخص – أو نسبة ١ في المائة فقط – من المقيمين في المناطق المحاصرة من الحصول على المساعدة الغذائية التي تشتد الحاجة إليها. إن هذا المستوى من الإعاقة غير إنساني، ويتعارض مع الالتزام الأساسي بصون كرامة الإنسان والحقوق التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص جزئيا على ما يلي:

”مقاصد الأمم المتحدة هي: تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك“ .

وفي ٢١ حزيران/يونيه، اتفقت الأطراف على عقد هدنة فيما بينها في اليرموك. ويتوخى الاتفاق أن تسلّم الجماعات المسلحة من غير الدول أسلحتها، وانسحاب المقاتلين الأجانب من البلد، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، واستعادة الخدمات الأساسية وتقديم المساعدة الإنسانية. ولم تكن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى جزءا من اتفاق الهدنة هذا، ولم يوكل إليها دور فيما يتعلق بالرصد. وتسعى الوكالة إلى الحصول على دعم جميع الأطراف لضمان تمكينها من الوصول دون معوقات، نظرا لأنها لم تكن قادرة على دخول المخيم لتقديم المساعدة إلى المحتاجين منذ أوائل حزيران/يونيه.

في الأسابيع الأخيرة، ازدادت الهجمات التي تشنها جماعات المعارضة المسلحة على البنى التحتية المدنية، ما تسبب في أضرار كبيرة أو عرقل عمل شبكات المياه، والصرف الصحي والكهرباء في مدن حلب وحماة ودير الزور. في مدينة حلب، لا يزال ما يصل إلى المليون شخص محرومين من مياه الشرب المأمونة بعد وقوع هجوم من هذا النوع .وفي دير الزور، جعل استمرار القتال، في ظل قيام الجماعات المعارضة المختلفة بمنع الدخول إلى المحافظة، من الصعب بشكل متزايد على المنظمات الإنسانية أن توفر إمدادات الإغاثة الضرورية لإنقاذ حياة الناس في المنطقة. وعلى مدى الأسبوعين الماضيين، نزح أكثر من ٤٠ ألف شخص إلى مدينة دير الزور في الشرق.

مرة أخرى، أود أن أذكر المجلس بأن استهداف المدنيين الضعفاء أو الهجوم العشوائي عليهم يشكلان جريمة حرب. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لأعمال من هذا القبيل. إن تعمد عرقلة وصول المساعدات الإنسانية وحرمان المدنيين من الحصول على الخدمات الضرورية لبقائهم على قيد الحياة عمل غير مشروع ولاإنساني.

في عام ٢٠١١ أبلغت المجلس بأن مليون شخص في سوريا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وصل ذلك الرقم الآن إلى ١٠,٨ مليون، وهو يزيد بـ ١,٥ مليون على ما كان عليه قبل ستة أشهر فقط. عدد الأشخاص المحتاجين في المناطق التي يصعب الوصول إليها يبلغ في الوقت الراهن ٤,٧ مليون شخص، وهو يمثل زيادة قدرها ١,٢ مليون شخص منذ أن اعتمد القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) في شباط/فبراير.

ولا تزال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة تسعى لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. وأرسل موظفون إلى مواقع صعبة وخطيرة للدخول في مفاوضات ترمي إلى كفالة الوصول وإيصال المعونات التي تمس الحاجة إليها. وقُتل الكثيرون منهم أو جرحوا أو سجنوا أو احتجزوا رهائن. وفقد ما يقرب من ٦٠ من العاملين في مجال تقديم المعونة أرواحهم أثناء قيامهم بعملهم حتى الآن. وأنفقت ساعات لا حصر لها في التفاوض على تيسير تحركات القوافل، في امتثال لإجراءات إدارية معقدة وشاقة. وبالرغم من هذه الجهود، لا نستطيع، بعد أربع سنوات في هذه الحرب، الوصول

على نحو مستدام إلى ما يقرب من نصف الذين يُصنَّفون بأنهم في أمس الحاجة إلى المعونة.

لانعدام الأمن والصراع الدائر دورهما في منع وصول المساعدات الإنسانية إلى العديد من المواقع. إلا أن العوائق والقيود التعسفية المفروضة، بما في ذلك الإجراءات البيروقراطية التي تفرضها الحكومة، هي التي تحدد إلى أين نستطيع إيصال المعونات وإلى مَن نوصلها وبأي وتيرة، وتعرقل ذلك. وتعتدي بعض الجماعات المعارضة أيضاً على العاملين في المجال الإنساني، وتهددهم وترفض التعاون معهم.

وفي نيسان/أبريل، استحدثت الحكومة السورية إجراءات جديدة لختم الشاحنات القصد منها تبسيط وكفالة المرور الآمن لشحنات المعونة الاعتيادية. أدى التنفيذ السيء للآلية الجديدة إلى تراكم كبير في الشحنات. وانخفضت المساعدات الغذائية بحوالي المليون في أيار/مايو وحتى الآن لم تتسنَّ إعادتها إلى المستويات السابقة، إذ لم يتجاوز ما أرسل من المساعدات الغذائية المخطط لها نسبة ٥٠ في المائة في حزيران/يونيه. وفي ٩ حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة عن متطلبات إضافية تتضمن تقديم خطط توزيع شهرية وخطط شحن أسبوعية. بالإضافة إلى ذلك، أدخلت الحكومة إجراءات جديدة لإيصال المساعدات إلى المواقع التي يصعب الوصول إليها عن طريق مراكز الأمم المتحدة.

تتطلب الإجراءات الجديدة ثلاثة مستويات من الموافقة، وهي تقوض الاتفاقات السابقة، وأدت إلى حدوث خفض في إيصال المعونة خلال شهرين متتاليين. ولا يسعني أن أبين للمجلس مدى الإحباط الذي يشعر به عاملو المعونة ذوو الخبرة الذين بات يتعين عليهم قضاء ساعات لا نهاية للحصول على الموافقة على إيصال المعونة بينما حياة الناس على المحك. لا يزال تركيز الحكومة السورية منصباً على مراقبة عمل الأمم المتحدة وشركائها. بينما لا يزال تركيزنا منصباً على الأشخاص الذين هم في أمس حاجة إلى مساعدتنا.

بالرغم من الدعوات المتكررة إلى ضمان حرية مرور جميع الأدوية والمعدات الجراحية في قوافل الإغاثة، لا تزال بعض البنود مستبعدة أو تجري إزالتها، مما يحرم عشرات الآلاف من الناس شهرياً من حقهم الأساسي في تلقي المساعدة الطبية المنقذة للحياة. وما زالت الحكومة تفرض حظرا على إدراج الإمدادات الطبية في الشحنات الموجهة إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. هذا الحرمان المتعمد من الأدوية الأساسية والمعدات الطبية يقوض أسس العمل الإنساني نفسه.

ولا تزال قدرة المنظمات الدولية غير الحكومية على العمل في سوريا مقيدة أيضا بشدة بسبب البيروقراطية والمعوقات التنفيذية. وقُدِّم إلى الحكومة السورية في ٢٦ شباط/فبراير تعديلاً مقترحاً على مذكرة التفاهم القائمة بشأن تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية بهدف الحد من القيود المفروضة. لكن لم يتم الرد عليه حتى الآن. لا يمكن إيصال المساعدات الإنسانية الفعالة بدون المنظمات غير الحكومية، التي لا تزال شريكا أساسيا في الجهود المبذولة لتقديم المعونة.

ولن تبرح الأمم المتحدة وشركاؤها على استعدادهم التزامهم بتوسيع نطاق العمليات وتقديم المساعدة المنقذة للحياة للرجال والنساء والأطفال المحتاجين في جميع أنحاء البلد، على الرغم من بيئة العمل الصعبة والخطيرة على أرض الواقع. ما يقرب من ٣,٣ مليون شخص تلقوا مساعدات غذائية من برنامج الأغذية العالمي والشركاء في أيار/مايو؛ وقدمت المساعدة لأكثر من ١٦ مليون شخص في الحصول على مياه الشرب النظيفة من خلال توفير المعالجة بأقراص الكلور التي تقدمها اليونيسيف والشركاء؛ وتم تحصين حوالي ٢,٩ مليون طفل ضد شلل الأطفال في الجولة الأخيرة؛ وتلقى ٢,٣ مليون نسمة مواداً غير غذائية تمس الحاجة إليها من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركائها؛ وتلقى ٤ ملايين شخص المساعدة الطبية من منظمة الصحة العالمية وشركائها في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٤.

ومع ذلك، لا تنفك الاحتياجات تتزايد، متجاوزةً جهودنا في الاستجابة. وما زلنا غير قادرين على توفير المساعدات بصورة مستمرة ومنتظمة لـ ٤,٧ ملايين شخص في المناطق التي يصعب الوصول إليها. طلب المجلس من أطراف الصراع السماح بوصول المساعدات الإنسانية وتيسيره عبر خطوط الصراع وعبر الحدود. والقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) واضح وضوحاً لا لبس فيه في هذه النقطة. نحن بحاجة إلى زيادة القدرة على إيصال المعونات عبر خطوط المواجهات وعبر الحدود حتى يتسنى لنا تلبية الاحتياجات المتزايدة على أرض الواقع. ويمكننا أن نصل إلى ما يقرب من ١,٣ مليون شخص عن طريق المعابر الحدودية التي طلبناها مع تركيا والأردن والعراق. في التقارير السابقة إلى المجلس، اقترحت تيسير إدخال المعونات عبر الحدود عن طريق إنشاء نظام المراقبين المحايدين.

وأؤكد من جديد على الحاجة الملحة التي نواجهها. لا يزال الآلاف من الأشخاص يفقدون حياتهم كل شهر. وفي ظل استمرار عدم التوصل إلى حل سياسي للأزمة، يظل العاملون في المجال الإنساني يبذلون كل ما في وسعهم، لكننا نقر بأننا لا نستطيع أن نقوم بذلك لوحدنا. ونحن نتطلع إلى المجلس ليساعدنا بأن يكفل تقيد أطراف الصراع بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي. فهناك نحو ١٠,٨ مليون من النساء والرجال والأطفال يعولون على هذا الدعم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة آموس على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): بداية أود أن أهنئكم على ترؤسكم أعمال المجلس لهذا الشهر، وأن أشكركم وأشكر أعضاء وفدكم جزيل الشكر على عقد عدد من الجلسات الهامة تحت رئاستكم هذه. كما أشكركم على عقد هذه الجلسة وإتاحة الفرصة لنا للمشاركة فيها.

يذكرني بيان السيدة وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ببيت الشعر المعروف:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له *** إياك إياك أن تبتل بالماءِ

ويعني ذلك أن السيدة وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية قدمت عرضاً مجتزءاً للمشهد الإنساني السائد في سوريا. وسأظهر ذلك بعد قليل.

لقد وجدنا في هذه الجلسة فرصة سانحة لإطلاع أعضاء المجلس وباقي أعضاء الأمم المتحدة على حقيقة الوضع الإنساني في سوريا بأبعاده المختلفة، إضافة إلى إظهار الفجوات والمغالطات الخطيرة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2014/427) حول تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، والتي وصلت في بعض الأحيان إلى حد الفضائح. ولكي لا تثير إشارتي هذه إلى وجود فضائح في التقرير حفيظة البعض في هذه القاعة سأوضح ذلك وفقاً لما جاء في التقرير نفسه.

يشير التقرير في الفقرة ٣ إلى استمرار القتال بين ما أسماه وأقتبس ”جماعات المعارضة المسلحة والقوى المتطرفة“. في حين يذكر التقرير في الفقرة ٧ وأقتبس ”اشتد الاقتتال بين جماعات المعارضة حيث احتل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مزيدا من المواقع في شرق المحافظة“. ثم يشير التقرير في الفقرة ١٢ إلى ما أسماه وأقتبس ”جماعات المعارضة المسلحة بما فيها تنظيم أحرار الشام وجبهة النصرة“.

إنها فعلا لفضيحة أن يصف تقرير رسمي صادر عن الأمين العام للأمم المتحدة تنظيمات مصنفة من قبل مجلس الأمن على أنها كيانات إرهابية مرتبطة بتنظيم القاعدة، بأنها جماعات معارضة مسلحة، داعش وجبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية الأخرى المدرجة على قوائم مجلس الأمن ككيانات إرهابية، يصفها السيد الأمين العام بأنها جماعات معارضة مسلحة في سوريا، وطبعا هذا ليس سهوا غير مقصود لأن الناطق الرسمي

للأمين العام دأب على استخدام نفس اللغة على الرغم من توجيهنا عدة رسائل رسمية للأمانة العامة، لفتنا فيها انتباهه، عبثا، إلى عدم جواز استخدام هذه اللغة.

يحق لنا إذا أن نسأل السيدة وكيلة الأمين العام، لماذا يغفل تقريرها تسمية هذه التنظيمات باسمها الحقيقي؟ وهو كيانات إرهابية مرتبطة بتنظيم القاعدة. ما هي المعايير التي اعتمدتها في تصنيف هذه المجموعة بأنها معارضة مسلحة أو تلك المجموعة بأنها مجموعات متطرفة، فالتقرير، على سبيل المثال، يعتبر جبهة النصرة الإرهابية من المعارضة المسلحة في سوريا، أي أنها ليست من المجموعات المتطرفة. والسؤال هنا هو، من هي المجموعات المتطرفة إذا في رأي السيدة أموس؟

لقد جاء التقرير بأرقام جديدة مضخمة حول أعداد المحتاجين في سوريا مقارنة مع الأرقام السابقة. فقد زاد عدد المحتاجين، وفقا للتقرير، ليصبح فجأة ١٠,٨ مليون سوري محتاج، أي بزيادة قدرها ١,٥ مليون محتاج. كما زاد عدد الأشخاص المحتاجين في الأماكن صعبة الوصول، وفقا للتقرير أيضا، ليصبح ٤,٧ مليون سوري محتاج – وذلك بزيادة قدرها ١,٢ مليون مواطن سوري محتاج. وهنا لم يشر التقرير إلى كيفية توصله إلى هذه الأرقام المضخمة، وما هي مصادره؟

لقد نقلت حكومتي للمنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة في سوريا استياءها من الطريقة الاعتباطية لبعض كبار موظفي الأمم المتحدة في تبني أرقام فلكية غير دقيقة وغير موثقة حول الوضع الإنساني في سوريا، إضافة إلى نقل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية غير الأمين للمعلومات الواردة من ممثلي الأمم المتحدة في دمشق إلى مجلس الأمن، وهو الأمر الذي يثير تساؤلات حول الهدف من ذلك، في هذا الوقت بالذات حيث تجري مداولات لاعتماد مشروع قرار إنساني جديد نشارك نحن فيها.

لقد تجاوز معدو التقرير ولايتهم الإنسانية، بالتطرق إلى موضوع الانتخابات الرئاسية في سوريا، ونذكر هنا بأن هذه الانتخابات لا علاقة لها بالقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). إنما هي استحقاق دستوري سيادي للدولة السورية، كما أن هذا الاستحقاق لا يتعارض مع بيان جنيف ١ (S/2012/522، المرفق)، كما ذكر التقرير. بل على العكس فإنه يتسق معه في جهة الحفاظ على المؤسسات الدستورية في سوريا، الحفاظ على المؤسسات الدستورية في سوريا، بند أساسي من بيان جنيف ١.

من المفارقات الغريبة الواردة في التقرير أيضا إشارته إلى أن، وأقتبس:

> ”الأمم المتحدة لا تزال عاجزة عن تقديم معلومات موثقة عن وجود المقاتلين غير السوريين ونشاطهم على صعيد البلد برمته.“ (S/2014/427، الفقرة ٩)

بعد مئات الرسائل الرسمية التي وجهتها الحكومة السورية إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن، وعلى الرغم من كل التقارير والتصريحات الغربية الرسمية العلنية التي تتحدث بالأرقام الموثقة عن ما يسمى بالمقاتلين الأجانب في سوريا، مع كل ذلك لا يزال الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية غير قادرين على تأكيد ذلك.

إضافة إلى ما سبق، فإننا نستهجن تجاهل التقرير لحقيقة أن السبب الرئيسي لنشوء وتفاقم الاحتياجات الإنسانية يتمثل في بروز وتصاعد ظاهرة الإرهاب في سوريا، حيث استهدفت المجموعات الإرهابية المسلحة المناطق المدنية الآمنة وهجرت سكانها ودمرت البنية التحتية وخربت مؤسسات الدولة الخدمية. إن معالجة الأزمة الإنسانية في سوريا في بعض المناطق الساخنة لا تتم عبر تقديم المساعدات فقط، بل لا بد من معالجة جذر المشكلة المتمثل في مكافحة الإرهاب المدعوم خارجيا.

ولذلك كان من الأجدى بمعدي التقرير توجيه أصابع الاتهام بكل وضوح إلى تلك الدول الداعمة للإرهاب في سوريا، بما في ذلك إسرائيل وقطر وتركيا والسعودية، بدلا من

محاولة التشكيك طورا في وجود إرهابيين أجانب وتارة بنجاعة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة السورية في التعامل مع الاحتياجات الإنسانية.

ومن المفارقات الأخرى في التقرير، تجاهله الإشارة إلى فرض عدد من الدول لإجراءات قسرية أحادية غير شرعية على الشعب السوري، مما أثر بشكل مباشر على الوضع المعيشي للسوريين. إن عدم إيضاح التقرير للآثار الخطيرة الناجمة عن هذه الإجراءات على الوضع الإنساني، إنما يفضح سياسة المعايير المزدوجة لدى بعض كبار موظفي الأمانة العامة في التعامل مع الوضع الإنساني في بلدي.

إن بعض الدول التي تدعي حرصها على الشعب السوري قد اختارت، للأسف، صرف كميات ضخمة من أموال شعوبها على تمويل صفقات السلاح للإرهابيين وتيسير دخول المتطرفين إلى سوريا لقتل السوريين، بدلا من تخصيص تلك المبالغ لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٤ التي لم يتجاوز تمويلها حتى الآن نسبة ٢٩ في المائة مما هو مقرر. جريدة نيويورك تايمز التي صدرت بالأمس تضمنت مقالا افتتاحيا بعنوان ”بعد فتح الطريق أمام المتمردين، تركيا تدفع ثمنا باهظا“. ومع ذلك، فإن الأمين العام والسيدة أموس ليس لديهما أي دليل على وجود مقاتلين أجانب في سوريا.

تتحمل الحكومة السورية الجزء الأكبر من حجم المساعدات الإنسانية الموزعة في سوريا بنسبة تبلغ ٧٥ في المائة من هذه المساعدات. واتخذت الحكومة جملة من الإجراءات التي مكنت الأمم المتحدة من توسيع نطاق نشاطاتها، ومنها وضع آلية تنفيذية جديدة لتنظيم حركة قوافل المساعدات الإغاثية، بما يتيح ضمان وصول المساعدات إلى مقصدها بأسرع وقت ممكن، وافتتاح المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في ١٨ حزيران/يونيه، قبل أسبوع فقط، مكتبا لها في محافظة السويداء لتغطية المنطقة الجنوبية في سوريا. كما سهلت الحكومة السورية جهود الأمم المتحدة في الوصول إلى العديد من المناطق صعبة الوصول في معظم أحياء سوريا، مثل ريف دمشق وريف حلب، الشرقي والغربي، وريف درعا وإدلب. هذا إضافة إلى المساعدات التي تقوم منظمة الهلال الأحمر السوري بإيصالها إلى هذه المناطق.

لقد أكد التقرير الدوري الأخير الصادر عن برنامج الغذاء العالمي على التحسن الكبير في الوصول إلى معظم المناطق الساخنة الصعبة الوصول. لقد قدمت السيدة آموس للتو في إحاطتها الإعلامية العديد من الأرقام المهمة، وجاء فيها وصول المساعدات لملايين الناس، والقيام بعمليات تطعيم وتلقيح ناجحة لملايين الأطفال، وقد وصلت المواد الغذائية ووصلت المساعدات، لكنها لم تقل كيف تم كل ذلك. هل تحقق كل ذلك من دون مساعدة الحكومة السورية؟ ما زالت الحكومة السورية ماضية في إصدار الموافقات على الطلبات التي تردها من المنظمات الأممية لإدخال المساعدات الإنسانية عبر المعابر الحدودية الرسمية مع العراق ولبنان وتركيا والأردن، بما ينسجم مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الناظمة للمساعدة الإنسانية بموجب القرار ١٨٢/٤٦. من المستهجن هنا أن يتجاهل التقرير عرقلة السلطات التركية لإدخال مساعدات إنسانية عبر معبر نصيبين الحدودي واستخدامها معبر كسب لإدخال الإرهابيين من خلاله، وليس لدخول المساعدات الإنسانية.

أعيد التأكيد على أن الحكومة السورية ملتزمة بواجباتها ومسؤولياتها في تخفيف العبء الإنساني عن شعبها. كما نعرب عن استعدادنا لاتخاذ كل ما يلزم من إجراءات في سبيل تحقيق ذلك بشرط اتساقها مع القوانين الوطنية والسيادة السورية. وفي هذا الصدد، نشير إلى أننا نرحب بانخراط إيجابي للأمم المتحدة، إيجابي، بما يخدم تحسين الوضع الإنساني في سوريا، إلا أننا نرفض رفضا قاطعا استخدام دول بعينها لأليات الأمم المتحدة كأداة لتنفيذ أجندات سياسية ضيقة تتعارض مع أهداف ومبادئ ميثاق

الأمم المتحدة، ونرفض رفضا قاطعا تسخير البعض لمقدرات هذه المنظمة الدولية من أجل استهداف دول أعضاء بعينها. وبما أن جرائم غزو العراق وغزو ليبيا، ودول أعضاء أخرى قد مرت مرور الكرام، فقد أصبح البعض يجد سهولة في التلاعب بهذه المنظمة الدولية. إن الأمم المتحدة مُلك للدول الأعضاء فيها، ونحن من بين هذه الدول الأعضاء المؤسسة للأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة ليست قطاعا خاصا يستثمره أصحاب النفوذ والأقوياء للهيمنة وسفك دماء الشعوب.

الرئيس (تكلم بالروسية): لم يتبق أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

بما أن هذه الجلسة الأخيرة للمجلس لشهر حزيران/يونيه ٢٠١٤، وقبل دعوة أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة المناقشة بشأن الموضوع، أود بالنيابة عن وفد الاتحاد الروسي أن أعرب عن خالص تقديري لأعضاء المجلس، خاصة للزملاء الممثلين الدائمين، وموظفيهم وموظفي الأمانة العامة في المجلس على الدعم الذي قدموه إلينا.

لقد كان شهرا حافلا بالعمل ونجحنا في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدد من القضايا الهامة ضمن نطاق اختصاصنا. ما كان يمكن لنا تحقيق ذلك لوحدنا أو من دون العمل المضني والدعم والمساهمات البناءة التي قدمها كل وفد وممثلو الأمانة العامة، فضلا عن المترجمين الشفويين والمترجمين التحريرين وموظفي خدمة الاجتماعات ومهندسو الصوت. إننا إذ نختتم رئاستنا، أود بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس أن أتمنى لوفد رواندا النجاح في ترؤسه لعمل المجلس خلال شهر تموز/يوليه.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.